الحماية الاجتماعية في العالم

- بين الواقع والتحديات -

Protection social in the world Between reality and challenges ² الأمير عبد القادر حفوظة ¹، خالد غربى

lamirhafouda@gmail.com بجامعة الوادي، gherbi.or.khaled6@gmail.com جامعة الوادي 2

تاريخ الاستقبال: 2022/07/11؛ تاريخ القبول: 2023/01/04؛ تاريخ النشر: 2023/03/18

ملخص: هدفت هذه الورقة البحثية إلى القاء الضوء على آلية الحماية الاجتماعية باعتبارها إحدى آليات إعادة توزيع الدخل، وذلك من خلال تناول إطارها المفاهيمي، والتعرف على أهم التحديات التي تواجهها.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الحماية الاجتماعية تلعب دوراً أساسياً في تمكين الجميع من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتساعد على التخفيف من الفقر وعدم المساواة، وتدعم النمو الشامل، وذلك من خلال تقديم مساعدات اجتماعية على شكل تحويلات نقدية أو عينية إلى من يحتاجون إليها.

الكلمات المفتاحية: حماية اجتماعية، تحديات الحماية الاجتماعية.

Abstract: This research paper aimed to shed light on the mechanism of social protection as one of the mechanisms of income redistribution, by addressing its conceptual framework, identifying its most important models, and it's most important tools, and trying to expose the status of social protection in the world and identifying the most important challenges it faces.

Through this study, we concluded that social protection plays a key role in enabling everyone to access social services, helps alleviate poverty and inequality, and supports inclusive growth, by providing social assistance in the form of cash or in-kind transfers to those who need it.

Keywords: Social protection, social protection challenges

^{*} المؤلف المرسل.

I- تهيد:

لقد طورت الأنظمة الرأسمالية الغربية خلال القرن الماضي أنماطا من الرفاهية الاجتماعية، والتي كانت تمدف إلى تقليل التفاوت في الدخل وتحقيق مستوى معين من العدالة الاجتماعية من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويمثل هذا التطور تغيرا جذريا في دور الدولة، والتي انتقلت من نمط الدولة الليبرالية ذات التدخل المحدود، إلى دولة تدخلية بامتياز، هذا التطور التاريخي والجذري الذي شهده النظام الرأسمالي، يأتي ضمن سياق تطورات جذرية طالت هذا النظام والتي استغرقت حوالي ثلاثة قرون.

وإن موضوع تدخل الدول بغرض تصحيح تشوهات التوزيع الأولي يعد من المواضيع الهامة التي حضت باهتمام الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل في المجتمع مستخدمة بعض أدوات السياسة المالية التي تمدف إلى تحقيق العدالة في المجتمع وتحد من التفاوت في توزيع الدخول بين الأفراد.

وتعتبر الحماية الاجتماعية إحدى آليات تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل، حيث تمثل إطارا عاما لنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي قائم على تحقيق العدالة الاجتماعية، وصارت تلعب دوراً أساسياً في تمكين الجميع من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتساعد على التخفيف من الفقر وعدم المساواة، وتدعم النمو الشامل. ولقد أصبحت الحماية الاجتماعية في العقود الماضية عنصراً رئيسيّاً في تدخلات التنمية والسياسة الاجتماعيّة حيث ارتفع عدد الدول في» العالم النامي «والتي تملك برامج مساعدة اجتماعية ليصبح أكثر من 160 بحلول العام 2012، بعد أن كان أقل من 20 في عام 1990.

وانطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذه المداخلة القاء الضوء على آلية الحماية الاجتماعية باعتبارها إحدى آليات إعادة توزيع الدخل، وذلك من خلال عرض إطارها المفاهيمي، ثم التعرف على أهم نماذجها، وأهم أدواتها، ونحتتم في الأخير بالتعرف على وضع الحماية الاجتماعية في العالم وعلى أهم التحديات التي تواجهها.

1-الإطار المفاهيمي للحماية الاجتماعية:

I-1 تعریف الحمایة الاجتماعیة :

تساعد نُظُم الحماية الاجتماعية الأفراد والأسر لاسيما الفقراء والضعفاء على مجابحة الأزمات والمخاطر والصدمات، والعثور على فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، والاستثمار في تعليم أطفالهم وضمان صحتهم، وحماية كبار السن، وذلك من خلال تقديم مساعدات اجتماعية على شكل تحويلات نقدية أو عينية إلى من يحتاجون إليها، لاسيما الأطفال، بالإضافة إلى تمكين الأفراد من هم في سن العمل من مواجهة الأخطار الاجتماعية في حالة الأمومة أو العجز أو إصابات العمل أو لمن هم عاطلون عنه، وكذلك تغطية معاشات التقاعد لكبار السن، ويجري تقديم المساعدات من خلال التأمينات الاجتماعية، وخدمات المساعدات الاجتماعية، وبرامج الأشغال العامة، وغيرها من البرامج التي تكفل توفير الدخل الأساسي (البنك الدولي)

وتعني عبارة "الحماية الاجتماعية" التدابير العامة والخاصة، أو المختلطة بين العام والخاص والتي تقدف إلى حماية الأفراد ضد أزمات دورة الحياة التي تحد من قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم، ويتمثل الهدف من ذلك في تعزيز رفاه الإنسان، وتشمل الحماية الاجتماعية جميع أشكال الضمان الاجتماعي، بل تتعدى مفهوم الضمان الاجتماعي، وتشمل أيضا استراتيجيات وبرامج تمدف إلى ضمان الحد الأدبى من المعيشة لجميع السكان في بلد معين، مع تعزيز رفاه الإنسان (الأمن الاقتصادي) (الاتحاد الإفريقي، المادة 1 من مشروع البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، 2015، ص ص 4-4)

وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)على أنها:" السياسات والإجراءات والتدابير التي تعزز قدرة الفقراء والضعفاء على الهروب من الفقر وتمكينهم من إدارة المخاطر والصدمات بصورة أفضل" وتشمل هذه التدابير التأمين الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية والحد الأدبى من معايير العمل (OECD,2009,p 12)

ويستعمل مصطلح الحماية الاجتماعية من قبل خبراء منظمة العمل الدولية للدلالة على مجموعات محددة وطنياً من الضمانات الاجتماعية الأساسية التي توفر حماية تحدف إلى منع أو تخفيف حدة الفقر والضعف والإقصاء الاجتماعي، ويجب أن تتضمن برامج الحماية الاجتماعية الوطنية على الأقل الضمانات الاجتماعية الأربع التالية (منظمة العمل الدولية):

- ◄ الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بما فيها رعاية الأمومة.
- ◄ تأمين الدخل الأساسي للأطفال بما يسمح لهم الحصول على الغذاء والتعليم والرعاية وأي سلع وخدمات أساسية أخرى.
- ◄ تأمين الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل وغير قادرين على كسب دخل كاف، ولا سيما في حالات المرض والبطالة والأمومة والإعاقة.
 - ◄ تأمين الدخل الأساسي لكبار السن.

ويتقاطع مصطلح الحماية الاجتماعية مع مصطلح الضمان الاجتماعي، حيث يحتوي تعريف الحماية الاجتماعية المستخدم عبر العالم وفي المؤسسات أحيانا معاني أوسع وأكثر تنوعا من الضمان الاجتماعي، لكنه يستخدم في بعض الحالات للدلالة على مفهوم أضيق من الضمان الاجتماعي (فيحصر بالتدابير التي تعني الأكثر فقرا واستضعافا، أو الأفراد المستبعدين)، أما مفهوم الضمان الاجتماعي فيشمل جميع التدابير التي توفّر الإعانات (نقدية كانت أم عينية)، من أجل الحماية من (برينت، تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية المناسبة وحماية السكان في المنطقة العربية، 2009، ص 9):

انعدام مدخول العمل (أو عدم كفايته) بسبب المرض، الإعاقة، الأمومة، حوادث العمل، البطالة، الشيخوخة، أو وفاة فرد من العائلة

- 🗸 عدم الوصول إلى الرعاية الصحية.
 - ◄ عدم كفاية الدعم العائلي.
- ◄ الفقر الشامل والإقصاء الاجتماعي.

ويستخدم مصطلح ثالث في هذا السياق وهو مصطلح " التأمينات الاجتماعية" وهو عبارة عن شكل من أشكال الضمان الاجتماعي الإسهامي يهدف إلى حماية أصحاب الدخل ومُعاليهم من انخفاض الدخل أو فقدانه، نتيجة التعرض للمخاطر، يتم دفع المساهمات من قبل أصحاب العمل أو الموظفين أو الأشخاص الذين يعملون لحسابهم أو غيرهم من المساهمين، بما في ذلك الدولة (الاتحاد الإفريقي، 2015، ص 4)

وأجمع الباحثون على أن لنظم الحماية الاجتماعية الحديثة وظيفتان أساسيتان (هاشم، 2018، ص 20):

- ◄ وظيفة مظلة الأمان، التي ينبغي أن تضمن تزويد كل فرد من أفراد المجتمع يواجه الفاقة بالحد الأدنى لمستوى الإيرادات النقدية، وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، مما يتيح للفرد حياة اجتماعية ذات مغزى.
- ◄ وظيفة الحفاظ على الدخل، والتي تتيح لأفراد المجتمع النشطين اقتصاديا، أو جميع المقيمين، بناء الاستحقاقات التي تسمح لهم بالحفاظ على مستوى جيد من المعيشة أثناء فترات البطالة أو المرض أو الولادة أو الشيخوخة أو العجز أو الوراثة، وحين يتعذر الحصول على أشكال أخرى من الإيرادات والنشاط.
 - **I–2** أهداف الحماية الاجتماعية: يمكن تلخيص أهداف الحماية الاجتماعية فيما يلي Roustoumi ,Nacer , les اهداف الحماية الاجتماعية: يمكن تلخيص :cahiers de la reforme 1989, p 105)

حماية الأفراد والأسر ضد الأخطار الاجتماعية: تمدف الحماية الاجتماعية إلى حماية كل أفراد المجتمع وتأمينهم ضد بعض الأخطار (المرض، حوادث العمل، البطالة، الوفاة)؛

- ◄ المساهمة في إعادة توزيع الدخل الوطني: من خلال إعادة توزيع المداخيل أي الاقتطاع من دخل الفئة العاملة وتوزيعها على الفئة غير القادرة عن العمل، مثل فئة المتقاعدين.
 - ✔ مساعدة وتحفيز التنمية الاقتصادية: وذلك من خلال المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد (دعم الطلب).
- ◄ توفير الأمن: تضمن تمتع الناس بالأمن الاجتماعي والاقتصادي الأساسي الذي يمكنهم من تنمية إمكاناتهم البشرية في العمل، وضمن أسرهم، وفي المجتمع عموما؟
 - 🗲 تخفيف المخاطر الاجتماعية وتوسيع الفرص أمام الفقراء والمعرضين للخطر.
- ◄ الحد من انعدام المساواة، ومن انعدام الأمن في الدخل، بما في ذلك استئصال الفقر وتحسين حصول الجميع على الخدمات الصحية لضمان تحقيق ظروف عمل ومعيشة لائقة (مكتب العمل الدولي، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 100، ص 6.).

I-3 غاذج الحماية الاجتماعية:

يمكن تصنيف أنظمة الحماية الاجتماعية حسب الاقتصادي والاجتماعية الدانماركي إلى ثلاثة نماذج وهي (THREE WORLDS OF WELFARE CAPITALISM,1990, p :26-28 (conservateur): نموذج الاشتراكية الديمقراطية (social démocrate) والذي انتشر في الدول الاسكندينافية، والنموذج التعاوني المحافظ (corporatiste) الذي انتشر في المانيا ووسط أوربا، والنموذج الليبرالي (libéral) الذي انتشر في الدول الأنجلوسكسونية وخصوصا في أمريكا.

I-3-1 النموذج التشاركي المحافظ (النموذج البسماركي):

سمي بالنموذج البيسماركي نسبة إلى مؤسسه المستشار الألماني " بيسمارك" الذي أنشأ أوّل نظام للحماية الاجتماعيّة في العالم الحديث، خلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر (1883)، لججابحة تنامي النضال العمالي والنقابي في القطاع الصناعي، وهو نموذج موجّه إلى المشتغلين ويتأسس على الاشتراكات الاجتماعية ومبادئ التأمين الاجتماعي، ويتم التصرف فيه بصفة تشاركيّة بين الأجراء وأصحاب العمل وهو يكرس ما يسمى بالتضامن المهني (محجوب، بلغيت، 2014، ص 44)

انتشر هذا النموذج في دول أوروبا الوسطى (ألمانيا، فرنسا، دول البنلوكس والنمسا)، وغالبًا ما يرتبط الحصول على الحق في التأمين مشروطًا بدفع الاشتراكات. ويتحدد مستوى الأداءات الاجتماعية بمستوى مرتب المؤمن عليه، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية، التأمين مشروطًا بدفع الاشتراكات. ويتحدد مستوى الأداءات الاجتماعية بمستوى مرتب المؤمن عليه، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية، التأمين مشروطًا بدفع الاشتراكات. ويتحدد مستوى الأداءات الاجتماعية بمستوى مرتب المؤمن عليه، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية، التأمين مشروطًا بدفع الاشتراكات. ويتحدد مستوى الأداءات الاجتماعية بمستوى مرتب المؤمن عليه، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية، التأمين مشروطًا بدفع الاشتراكات. ويتحدد مستوى الأداءات الاجتماعية بمستوى مرتب المؤمن عليه، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية، المؤمن عليه، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية بمستوى المؤمن عليه، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية بمستوى المؤمن عليه، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية بمستوى المؤمن عليه، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية بمستوى الأداءات الاجتماعية بمستوى المؤمن عليه، وتشكل الاشتراكات الاجتماعية بمستوى المؤمن المؤم

I-3-2 غوذج الاشتراكية الديمقراطية (النموذج البفريدجي):

النموذج الثاني من نماذج الحماية الاجتماعية هو نموذج الاشتراكية الديمقراطية، والذي يهدف إلى ضمان المساواة والتماسك والتجانس بين الفئات الاجتماعية داخل "طبقة متوسطة" كبيرة ، عن طريق آليات مهمة لإعادة التوزيع، ويجب أن ترتبط الحقوق الاجتماعية في المقام الأول بالمواطنة ، وتكون الأداءات التي يقدمها القطاع العام في شكل خدمات أو مزايا مجانية(Palier, Op.cit., p 4.)، ويسمى أيضا بالنموذج البفريدجي، نسبة لمؤسسه " بفريدج " الذي أرسى قواعد هذا النظام ببريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، من خلال تقريريه سنتي 1942 و 1944، وهو نظام يقوم على شموليّة التغطية لكل فرد ضدّ كل المخاطر الاجتماعية ويقدّم الخدمات نفسها للجميع على أساس الحاجة وليس على أساس الدخل، وباعتباره يمول من الضرائب فهو يسير من قبل الدولة، فهو يكرس لمبدأ

التضامن الوطني بين جميع السكان مع العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل(محجوب، بلغيت، ص 44.)، وينتشر تطبيق هذا النموذج في الدول الاسكندينافية (فلندا، السويد، النرويج، الدنمارك، أيسلندا).

I-3-3 النموذج الليبرالي :

يشكل النموذج الليبرالي الاتجاه الثالث من نماذج الحماية الاجتماعية والذي يقوم أساسا على إعطاء الأولوية للسوق بدلا من الدولة في آليات تخصيص الموارد، أي أن تدخل الدولة في الحماية الاجتماعية يكون محدود ويقتصر على توفير الحد الأدنى من هذه الحماية للفقراء والمسنين، ويتوافق هذا الاتجاه مع ما هو متداول في الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة للدول الأنجلوسكسونية على غرار المملكة المتحدة واليرلندا، وهو نموذج يقوم على:

- ❖ يتبنى نظام الدعم الاجتماعي والرعاية الصحية للمسنين (65 سنة فما فوق)؛
 - تقديم الدعم للفقراء من قبل الدولة؟
 - ♦ للأجراء إمكانية اللجوء إلى صناديق التأمين الخاصة؛
 - یبقی جزء هام من السکان من دون تغطیة.
 - ♦ التمويل يكون عن طريق الضريبة (Palier,2014, p p 4.5)

وتتخذ أغلب منظومات الحماية الاجتماعية السائدة اليوم مزيجاً من هذه النماذج وفق خصوصيات الدول وتوجهاتها واختياراتها للنمط المجتمعي، ويمكن تلخيص أهم نقاط التشابه والاختلاف للنماذج والاتجاهات العالمية الثلاثة للحماية الاجتماعية في الجدول رقم (1) أدناه.

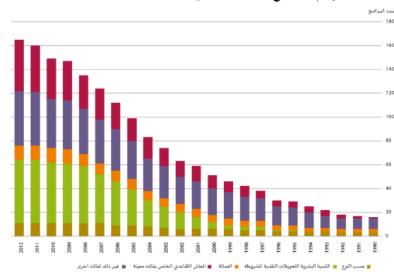
الجدول رقم (1): النماذج العالمية الثلاثة للحماية الاجتماعية حسب G.Esping-Andersen

الاتجاهات			
التشاركي—المحافظ	الاجتماعي-الديمقراطي	النموذج الليبرالي	الخصائص
دول أوربا الوسطى (ألمانيا، فرنسا، دول	الدول الاسكندينافية (السويد، فنلندا،	الدول الأنجلوسكسونية (و.م.أ، المملكة	التموقع الجغرافي
البينيلوكس)	الدنمارك،)	المتحدة، ايرلندا،)	
بسمارك	بيفريدج	بيفريدج	المرجع التاريخي
الحفاظ على دخل العمال	- ضمان الدخل للجميع	محاربة الفقر والبطالة	الأهداف
الحفاظ على دعل العمان	– والمساواة في إعادة التوزيع		الا هدات
تساهمي تشاركي	تغطية شاملة	انتقائي	مبدأ التسيير
(على أساس دفع الاشتراكات)			
التأمين الاجتماعي	إعادة التوزيع	الاستهداف	التقنية
- القانون الأساسي	– المواطنة	- الحاجة	معايير وشروط الوصول للأداءات
- العمل	– الإقامة	– الفقر	
– تساهمية	– جزافية	– حسب توفر الموارد	طبيعة الأداءات
– تناسبية	- خدمات اجتماعية	– تفاضلية	
الاشتراكات الاجتماعية	الضرائب	الضرائب	نمط التمويل
- الأطراف المعنية	الدولة (غير مركزي)	الدولة (مركزي)	هيكل القرار والإدارة
- والشركاء الاجتماعيين		الدونه (مردزي)	

Source: Bruno Palier, Op.cit, p 6

II-آليات وأدوات الحماية الاجتماعية :

لقد أصبحت الحماية الاجتماعية في العقود الماضية عنصراً رئيسيّاً في تدخلات التنمية والسياسة الاجتماعيّة حيث ارتفع عدد الدول في» العالم النامي «والتي تملك برامج مساعدة اجتماعية ليصبح أكثر من 160 بحلول العام 2012، بعد أن كان أقل من 20 في عام 1990(أنظر الشكل رقم (1)).



الشكل رقم (1): برامج الحماية الاجتماعية في الدول النامية خلال الفترة 1990-2012

المصدر: كيتي رولين، وآخرون، "الحماية الاجتماعية وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية"، مرجع سبق ذكره، ص 232.

ومنذ التسعينيات، تطورت الحماية الاجتماعية لتشمل مجموعةً واسعة من السياسات التي تحدف إلى تقديم الحماية ضد تجربة الفقر، ولوقاية الناس من الوقوع بالفقر ودعمهم للخروج منه، ولمعالجة حالات عدم المساواة الهيكلية التي تبقي الناس في دائرة الفقر وتعتمد الحماية الاجتماعية على عدة أنواع من الآليات:(Nezosi, 2016, p7)

أ-الإعانات الاجتماعية، المدفوعة مباشرة للأسر المعيشية، والتي قد تكون نقدًا (مثل معاشات التقاعد) أو عينية (مثل تعويضات الرعاية الصحية)

ب-الخدمات الاجتماعية، والتي تشير إلى الوصول إلى الخدمات المقدمة بأسعار مخفضة أو مجانية (مثل دور الحضانة والمستشفيات). وتخضع الأداءات أو الإعانات الاجتماعية المقدمة إلى منطق (مجموعة البنك الدولي، 2018، ص ص 8-11):

أ-1-منطق التامين الاجتماعي: الذي يهدف إلى الحماية من خطر فقدان الدخل (البطالة، المرض، الشيخوخة، الحوادث المتصلة بالعمل)، وتحول الاستحقاقات الاجتماعية من الاشتراكات المتعلقة بالأجور وبالتالي فهي مخصصه للمشتركين فقط وذوي حقوقهم.

أ-2-منطق المساعدة: الذي يهدف إلى أقامه التضامن بين الأفراد لمكافحه أشكال الفقر. وتوفر الإعانة عندئذ حدا ادني من الدخل لا يغطي بالضرورة خطرا محددا. ويدفع هذا المبلغ بالاستناد لحالة الموارد، ولكن ليس أساس دفع اشتراكات مسبقة (منحة التضامن، تعويضات ذوي الاحتياجات الخاصة).

أ-3-منطق الحماية الشاملة، والذي يهدف إلى أن تغطي فئات معينة من الإنفاق جميع الأفراد. وبالتالي يتم منح المزايا والأداءات دون شرط دفع الاشتراكات أو الحاجة للموارد.

وانطلاقا مما سبق يمكن تقسيم برامج وأدوات الحماية الاجتماعية إلى ثلاث أدوات رئيسية تتفرع بدورها إلى أدوات فرعية، وهي:

II-1 البرامج القائمة على الاشتراكات:

تقتضي البرامج القائمة على الاشتراكات أن يدفع الأشخاص المشمولون بالحماية أو أطراف أخرى نيابة عنهم مساهمات اجتماعية لتأمين أحقيتهم في الحصول على المنافع، وتعرف هذه البرامج باسم برامج التأمين الاجتماعي، وتعرف المنافع التي تؤديها هذه البرامج باسم منافع التأمين الاجتماعي، وهي برامج مصممة خصيصا لمساعدة الأفراد على إدارة التغييرات المفاجئة في الدخل بسبب الشيخوخة أو المرض أو العجز أو الكوارث الطبيعية، ويدفع الأفراد أقساط التامين لكي يكونوا مؤهلين للتغطية، أو المساهمة بنسبه مئوية من إيراداتهم في نظام التامين الإلزامي، وكأمثلة عن هذه البرامج: المعاشات التقاعدية المدفوعة للمسنين والورثة، والتعويض عن العجز، الإجازة المرضية واستحقاقات الأمومة/الأبوة ؛ وتغطيه التامين الصحى (مجموعة البنك الدولي، 2018، ص ص 5-6)

2-II- البرامج الغير قائمة على الاشتراكات:

تركز مختلف بلدان العالم على أدوات شبكات الأمان الاجتماعي المختلفة، ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية، وتعالج هذه البرامج غير القائمة على الاشتراكات مشكلات مختلفة وتستهدف مجموعات سكانية مختلفة، بناءً على الاحتياجات وأوجه الضعف، وتمول عادة عن طريق الضرائب، وتعتمد بلدان العالم بشكل عام مزيجا من برامج الأمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية استنادا إلى أهداف سياساتها الاجتماعية، وتنفذ بواسطة عدة أدوات منها (عبد اللطيف، "مقومات الحماية الاجتماعية بالوطن العربي، 2014، ص 10):

- ➤ التحويلات النقدية غير المشروطة: وهي عبارة إجراءات تدخليه تقدف للتخفيف من حدة الفقر (مثل برامج الدخل الأدنى المضمون، بدل الطفل والأسرة المستهدفة من حيث الفقر).
- ◄ التحويلات النقدية المشروطة: تمدف عادة إلى الحد من الفقر وزيادة رأس المال البشري، عن طريق مطالبة المستفيدين بالامتثال لشروط معينة مثل إلحاق أطفالهم بالمدارس، أو الانتظام في إجراء الفحوصات الطبية.
- ◄ المعاشات الاجتماعية: والتي تحدف إلى التغلب على فقدان الدخل بسبب الشيخوخة أو العجز أو وفاة العائل، وذلك للأفراد الذين لا تشملهم تغطية الضمان الاجتماعي.
 - ◄ برامج الأشغال العامة: تقديم التحويل النقدي يكون على أساس المشاركة في مشروع أو نشاط مجتمعي يحقق منفعة عامة.
- ◄ الإعفاء من الرسوم وإعانات الدعم المستهدفة: عادة ما تدعم الخدمات أو إتاحة الحصول على الأغذية الأساسية بأسعار منخفضة للفقراء.
- ◄ برامج التغذية المدرسية: تقدم وجبات غذائية لطلاب المدارس بوجه عام الواقعة في المناطق الفقيرة، والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وذلك لتحسين مستواهم الغذائي والصحى ونتائجهم الدراسية.
 - ◄ التحويلات العينية: تتألف من حصص غذائية وملابس، ومستلزمات مدرسية، ومسكن، ...إلخ.

II−3 برامج سوق العمل:

يمكن لبرامج سوق العمل أن تكون برامج قائمة على الاشتراكات أو العكس، وهي مصممة للمساعدة في حماية الأفراد من فقدان الدخل من البطالة (سياسات سوق العمل السلبية) أو مساعده الأفراد على اكتساب المهارات وربطهم بأسواق العمل (سياسات سوق العمل النشطة)، ويشكل التأمين ضد البطالة وحوافز التقاعد المبكر أمثله على سياسات سوق العمل السلبية، في حين أن التدريب وخدمات الوساطة في العمل وإعانات الأجور أمثله على السياسات النشطة (الأمم المتحدة، (ESCWA)، 2015، ص 6).

وتحدف هذه التدخلات إلى حماية الفقراء القادرين على العمل، حيث أن لهذه البرامج القدرة على زيادة فرص العمل ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي تصاحب ارتفاع معدلات البطالة، كما أن لهذه البرامج أهدافاً اجتماعية واقتصادية تتمثل في: (جميل، خيارات أنظمة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية في فلسطين، 2016، ص 37)

- ❖ الاهتمام بخدمات التوظيف: من خلال تقديم المشورة والمساعدة في إيجاد فرص عمل من أجل تحسين أداء سوق العمل.
 - ❖ التدريب على الوظائف: إعادة تدريب العاطلين عن العمل من الشباب وغيرهم لتوفير عناصر مدربة وماهرة للعمل.
- ❖ توليد فرص العمل المباشر: من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة وسد احتياجات الشركات أو المصانع.

ويمكن تلخيص البرامج المكونة للحماية الاجتماعية وأهدافها وأدوات تنفيذها في الجدول أدناه. الجدول ويمكن تلخيص البرامج المكونة للحماية الاجتماعية وأدواتها

الأدوات	الأهداف	أقسام الحماية الاجتماعية
 معاشات التقاعد التساهمية (الشيخوخة والورثة والعجز) الإجازة المرضية المدفوعة تعويضات إصابة العمل تعويضات الأمومة تغطية التأمين الصحي أنواع التأمين الأخرى. 	ضمان مستويات معيشية ملائمة في مواجهه الصدمات والتغيرات في الحياة.	التأمين الاجتماعي (برامج قائمة على الاشتراكات)
 التحويلات النقدية غير المشروطة التحويلات النقدية المشروطة المعاشات الاجتماعية الغذاء والتحويلات العينية برامج التغذية المدرسية الأشغال العامة الإعفاء من دفع الرسوم والإعانات المستهدفة التخدات الأخرى (الخدمات الاجتماعية). 	الحد من الفقر وعدم المساواة	المساعدة الاجتماعية (برامج غير قائمة على الاشتراكات)
 برامج سوق العمل النشطة (التدريب، خدمات الوساطة في التوظيف، إعانات الأجور) برامج سوق العمل السلبية (التأمين ضد البطالة، حوافز التقاعد المبكر). 	تحسين فرص العمل والأرباح؛ دخل سلس خلال البطالة.	برامج سوق العمل (قائمة وغير قائمة على الاشتراكات)

Source: World Bank 2012, Atlas of Social Protection: Indicators of Resilience and Equity

III-وضع الحماية الاجتماعية في العالم والتحديات التي تواجهها :

1 - III - الحماية الاجتماعية في الدول النامية :

تبيّن التجارب من مختلف أنحاء العالم أن الدول التي نجحت في الحد من فقر الدخل وبناء التماسك الاجتماعي، هي التي دمجت تدابير الحماية الاجتماعية ضمن استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً، في حين أن الدول التي اعتمدت تدخلات موجهة، فلم تحقق الفعالية نفسها في الحد من الفقر (الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة"، مرجع سبق ذكره، ص ص فلم تحقق الفعالية نفسها في الحد من الفقر (النجارب الناجحة التي تبيّن مدى مساهمة الحماية الاجتماعية في العدالة الاجتماعية:

الجدول رقم (3): بعض التجارب الناجحة لأنظمة الحماية الاجتماعية لبعض البلدان النامية.

التغطية	الأهداف	نظام الحماية الاجتماعية المتبع	الدولة
يغطي حتى عام 2012 حوالي 91% من السكان من الفئة العمرية 60 سنة فأكثر.	وهو برنامج يهدف لتعويض النقص في التغطية لنظم المعاشات التقاعدية القائمة على الاشتراكات.	نظام "Renta Dignidad"، أو معاش الكرامة، وهو نظام شامل للمعاشات التقاعدية لكبار السن، غير قائم على الاشتراكات، يمول أساسا من إيرادات النفط.	بوليفيا
يغطي حوالي 12.4 مليون أسرة معيشية، أي ربع سكان البرازيل. ويرجع الفضل إلى هذا البرنامج في 20 في المائة من جهود الحد من مستويات عدم المساواة في السنوات الأخيرة.	يهدف إلى الحد من الفقر على المدى القصير ومن الفقر المزمن من خلال التحويلات النقدية وتراكم رأس المال البشري.	برنامج المنح الأسرية " Bolsa"، يستهدف هذا البرنامج الأسر الفقيرة في البرازيل.	البرازيل
هو أحد أكبر برامج التحويلات النقدية المشروطة في العالم، وقد وزع نحو ثلاثة مليارات دولار لحوالي خمسة ملايين أسرة معيشية مستفيدة في عام 2012.	يهدف إلى تخفيف حدة الفقر في الحاضر والمستقبل من خلال إعطاء الأهل حوافز نقدية للاستثمار في صحة وتعليم أطفالهم.	برنامج ضمان تكافؤ الفرص "Oportunidades"، وهو برنامج تحويلات نقدية مشروطة موجه للأسر المعيشية الفقيرة ويشترط انتظام الأطفال في الحضور المدرسي، وإجراء الفحوص	المكسيك
يغطي البرنامج أكثر من 256 ألف أسرة مستفيدة (2007)	يهدف إلى تقليل مستويات الفقر المدقع، تحسين تغطية البرامج الاجتماعية القائمة للأسر المستحقة، وتعزيز الروابط بين مختلف البرامج الاجتماعية.	برنامج " Chile Solidario "، وهو نظام للحماية الاجتماعية للأسر التي تعيش في فقر مدقع يجمع بين تقديم المساعدات وتنمية المهارات في نحج متكامل، ويركز البرنامج على أبعاد عدة للحياة الأسرية: تحديد الهوية، والصحة، والتعليم، وديناميات الأسرة، وظروف السكن، والعمل والدخل.	الشيلي
يغطي البرنامج أكثر من 110 مليون مواطن، وتعتزم الحكومة الصينية الوصول بحذا البرنامج إلى 1.3 مليار مواطن مع حلول 2020.	هو برنامج يهدف لتقديم المساعدات الاجتماعية لجميع الأسر المعيشية التي لا يصل دخلها إلى العتبات الرسمية	برنامج الحد الأدنى للمستوى المعيشي في المدن "Di Bao"، وهو برنامج لتقديم المساعدات النقدية والعينية للفقراء.	الصين

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

- تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، "نحضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ص 86.
 - نشرة التنمية الاجتماعية، " الحماية الاجتماعية أداة للعدالة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 6، 7.
- http://web.worldbank.org/archive/website01418/WEB/IMAGES/MENA_-11.PDF -
- http://web.worldbank.org/archive/website01418/WEB/IMAGES/MENA_S-9.PDF

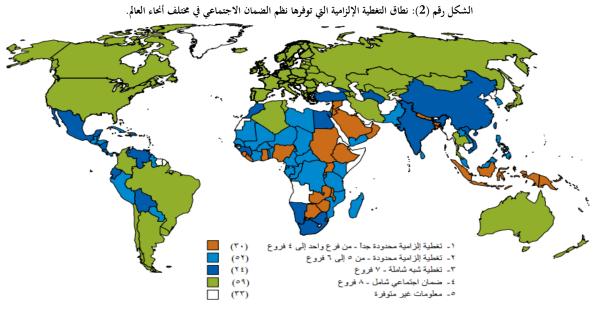
2 - III - تحديات الحماية الاجتماعية:

تشير الدراسات والتقارير الأممية والمحلية حول العالم بتشابه التحديات التي يواجهها الضمان الاجتماعي في العالم، مع وجود بعض الاختلافات بسبب اختلاف المستوى الاقتصادي بين الدول، وتتأثر هذه التحديات بطريقة إدارتما، وبنوعية وطبيعة المعايير التي يتم تطبيقها على أنظمة الضمان الاجتماعي أو الحقوق التي تقرها الدولة (التي تلتزم بما الدول في قوانينها) وبشكل عام يمكن تلخيص هذه التحديات فيما يلي (جميل، 2016، ص 38):

1 –2 – III – تحدى التغطية:

لقد أدى الانتشار المتنامي للعمل غير المنظّم في الكثير من البلدان، إلى ركود نسب التغطية وحتى إلى انخفاضها، ونتيجة لذلك، فإن الأغلبية العظمى من سكان العالم لا تزال تفتقر إلى تغطية الضمان الاجتماعي، ففي البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض، فإن العمال الذين لا يربطهم عقد عمل صريح في شركات منظمة وفي سياق علاقة استخدام واضحة، لا يستفيدون بحكم القانون عموماً من التأمين الاجتماعي المرتبط بالاستخدام، ويكون هذا عادة حال العاملين لحسابهم الخاص، الذين يشكلون الأغلبية الكبرى من العمال في الاقتصاد غير المنظم والذين لا يستفيدون عادة من تغطية الضمان الاجتماعي. وفي المقابل لم توضع تدابير بديلة للضمان الاجتماعي، من قبيل النظم غير القائمة على الاشتراكات، بشكل يكفي لتوفير مستوى أساسي على الأقل من التغطية الاجتماعية لأولئك الذين لا يدخلون في إطار علاقة استخدام منظمة في الكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض، ونتيجة لذلك، يبقى التأمين الاجتماعي المرتبط بالاستخدام، في أجزاء عديدة من العالم، العماد الأساسي لنظم الضمان الاجتماعي، في حين أن مجموعات كبيرة من السكان لا تستفيد من أي تغطية أو تستفيد من تغطية جزئية فحسب، ولا يشكل الضمان الاجتماعي الشامل حقيقة واقعة بالنسبة للأغلبية العظمى من سكان العالم، فثمة أقلية تستفيد من تغطية جزئية من الضمان الاجتماعي (أي تغطية بعض فروع الضمان الاجتماعي) (مكتب العمل الدولي، الدولي، الدولي، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدولي، الدولي، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدولي، الدولي، المروزة 2011، 2012، ص 9.).

والشكل رقم (2) أدناه يبين نطاق التغطية الإلزامية التي توفرها نظم الضمان الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم.



Source: ILO, World Social Security Report 2010/11: Providing coverage in times of crisis and beyond, p: 32

ولا يزال الضمان الاجتماعي الشامل يقتصر إلى حد كبير على البلدان ذات الدخل المرتفع، على الرغم من أن عدداً من البلدان بذلت جهوداً كبيرة لتوفير تغطية إلزامية (شبه) شاملة، ويغطي نصف بلدان العالم تقريباً سبعة أو ثمانية فروع، في حين يوفر النصف الآخر حماية إلزامية محدودة.

2 -2 - III - تحدى الملاءمة:

يرتبط تحدي التغطية بشكل مباشر بمفهوم الملاءمة، فلا يمكن تقديم تغطية مجدية وفعالة وكافية إن لم تكن الإعانات المقدمة ملائمة وقادرة على التغلب على المخاطر الرئيسية لمتطلبات الحياة الاجتماعية، وتعتبر الإعانات ملائمة عندما لا تكون منخفضة محدا، ويستطيع الأفراد العيش منها وتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر، ولا مرتفعة جدا حينما يصل مستوى الإنفاق على غير المحتاجين إليها إلى حد الضرر الاقتصادي العام للبلد ورفع تكلفة الضمان على الآخرين وعلى موازنات الدولة، ويمكن التمييز بين شكلين من الملاءمة (International Labour Conference, 100th session, 2011, p:187):

أ-الملاءمة الاجتماعية: حين تكون العلاقة بين مستويات الإعانات والضرائب أو الاشتراكات الاجتماعية المسددة خلال فترة العمل المؤدى "عادلة"، وتساعد على تحقيق النتائج المرجوة من السياسة الاجتماعية.

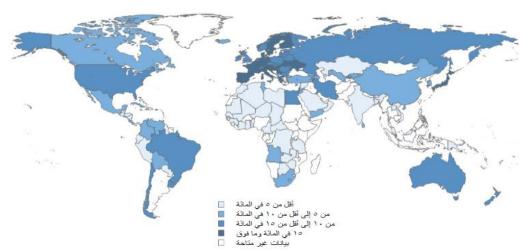
ب-الملاءمة الاقتصادية: متعلقة بأدوات السياسات المالية والعمالية، وغيرها من السياسات الاقتصادية التي تخدم الأغراض الاجتماعية. وتقتضي الملاءمة أن تضمن إعانات الضمان الاجتماعي المقدمة على الأقل أن يحصل الناس بمختلف أعمارهم، على جميع السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الوصول للخدمات الصحية، مما يجعلهم يعيشون حياة كريمة، وهذا من خلال رفع دخلهم ليتجاوز عتبة الفقر، لكن في الواقع نلحظ استمرار مستويات الفقر والاستبعاد الاجتماعي وتدني الخدمات الصحية وهو ما يشير إلى أن إعانات الضمان الاجتماعي غالباً ما لا تتمشى مع التحدي الكامن في توفير حياة كريمة للجميع (مكتب العمل الدولي، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 201، 2013، وهو ما أكدته لجنة الخبراء لدى منظمة العمل الدولية في الدراسة الاستقصائية العامة المعمل الدولي، الدورة 201، 2013، وهو ما أكدته لجنة الخبراء لدى منظمة العمل الدولية في الدراسة الاستقصائية العامة المتعلقة بصكوك الضمان الاجتماعي في كل منها، حيث الدخل المتوسط والمنخفض من جهة أخرى، من حيث قيمة وملاءمة الإعانات التي تقدمها نظم الضمان الاجتماعي في كل منها، حيث السمت الإعانات على مستوى البلدان ذات الدخل المرتفع بأنها أعلى حتى من المعايير المتقدمة الجددة بموجب اتفاقيات الضمان الاجتماعي اللاحقة، على العكس من ذلك فقد لوحظ أن مستوى إعانات الضمان الاجتماعي البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض لا تصل حتى إلى الحد الأدني من المعايير المحددة في الاتفاقية رقم 102 لسنة 1952 ، التي تسمح للمستفيد بأن يعيش حياة والمنخفض لا تصل حتى إلى الحد الأدني من المعايير المحددة في الاتفاقية وعولمة عادلة"، 2011 ، التي تسمح للمستفيد بأن يعيش حياة كرعة وصحية هو وأفراد أسرته" (الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة"، 2011 ، 102 تسمح للمستفيد بأن يعيش حياة كرعة وصحية هو وأفراد أسرته" (الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة") 2011

III - 2- 3 - قدى الاستدامة المالية:

لقد باتت قدرة نظم الضمان الاجتماعي على تحمل التكاليف والاستدامة المالية مصدر قلق يؤرق البلدان في جميع مراحل تنميتها الاقتصادية، وصارت لا تقوى إلا على تحمل تكلفة مجموعة أساسية ومتواضعة من الحماية الاجتماعية وفقاً لما نصت عليه التوصية رقم 202 بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية شريطة اعتمادها تدريجياً، وأضحت استدامة نظم الضمان الاجتماعي في مراحل لاحقة من عملية التنمية الاقتصادية، مثار جدل في كثير من الأحيان اليوم ، و في ظل ذلك انتقل النقاش العالمي بشأن إنفاق الضمان الاجتماعي وتمويله من النظر في "تكلفة الضمان الاجتماعي" إلى منظور أكثر تقدماً يعتبر الضمان الاجتماعي استثماراً في النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وفي وقت سابق تركز النقاش في البلدان الصناعية لفترة طويلة على احتواء تكاليف الضمان

الاجتماعي، يتمحور النقاش الحالي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بشكل متنام، حول كيفية رفع مستويات الإنفاق الاجتماعي وإيجاد الحيز المالي اللازم

وتشير آخر الإحصاءات المتوفرة الصادرة عن منظمة العمل الدولية لعامي 2014-2015، أن دول المتقدمة تستثمر ما بين 20 % وتشير آخر الإحصاءات المجمالي في ضمانها الاجتماعي، بينما لا تنفق الدول النامية سوى نسبة تتراوح ما بين 5% إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي على إعانات الضمان الاجتماعي(World Social Protection, p:401)، ومرد هذا الاختلاف بين الدول هو أن التحديات المالية للدول المنخفضة الدخل تؤثر بشكل مباشر في نسبة التغطية والإنفاق على الخدمات الاجتماعية، والشكل رقم (3) أدناه يوضح نسبة إنفاق بلدان العالم على الحماية الاجتماعية.



الشكل رقم (3): الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية باستثناء الصحة (% من الناتج المحلى الإجمالي)

Source: ILO, World Social Protection Database, based on SSI

وأكد خبراء منظمة العمل الدولي أن التحديات الرئيسية التي تواجهها نظم الضمان الاجتماعي الوطنية المذكورة سلفا، تتأثر بشكل مباشر بطريقة إدارتها والتعامل معها، فيمكن بفضل الإدارة السديدة، والتطبيق الجيد للقوانين إقامة نظم ضمان الاجتماعي توفر تغطية شاملة وملائمة حتى عندما تكون الموارد متواضعة من حيث الحجم.

IV- الحماية الاجتماعية أداة للعدالة الاجتماعية:

التآزر بين العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية هو موضوع توقفت عنده الفلسفة السياسية كما في أعمال Rawls حول قيمة العدالة والتوزيع العادل للمستحقات الاجتماعية مثل الحقوق، والحريات، والفرص، والثروات.

وفي أعمال آخرين مثل Young، تتخذ العلاقة بين الحماية الاجتماعية وإعادة التوزيع بعداً أوسع، نتيجة للتفاعل بين الهيكليات الاجتماعية، والمؤسسات السياسية، وموازين القوة. ويفسر Sen هذه العلاقة في نهج الإمكانات الوظيفية، حيث يربط القدرة على تحقيق الرفاه وبناء مجتمعات عادلة بإمكانية مشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية أو السياسية (ESCWA, 2013)

ويتوقف اختيار تدخلات الحماية الاجتماعية وآثارها المتوقعة على التوزيع على كيفية فهم الجهات المعنية بالعدالة الاجتماعية. فالنهج الذي يعتمده أصحاب القرار حيال العدالة الاجتماعية هو الذي يحدّد طبيعة الحماية الاجتماعية، إما بإنشاء شبكات أمان لتخفيف وطأة الصدمات الاقتصادية أو باتخاذ تدابير جذرية لمعالجة الثغرات الهيكلية التي تؤدي إلى الفقر والإجحاف.

وبين العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية قاسم مشترك هو الحقوق. فالصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومواثيق الأمم المتحدة، والمبادرات الدولية، بما فيها أهداف التنمية المتفق عليها، تتناول صراحةً الحماية الاجتماعية باعتبارها واجباً على الدولة وحقاً للمواطن، وأساساً لبناء مجتمعات تسودها العدالة، والمساواة، والسلام.

والحماية الاجتماعية هي عنصر أساسي في العقد الاجتماعي الذي تلتزم بمقتضاه الدولة قانونياً باحترام واجباتها وتطبيقها عن طريق تلبية الحد الأدبى المقبول من الاحتياجات، وخدمات الرعاية الصحية، والسكن، والتعليم. ومن واجب الدولة أيضًا أن تحمي الفئات التي تحتاج إلى حماية وتستخدم الموارد المتاحة لضمان حق جميع أفراد المجتمع في الحماية الاجتماعية.

ويسهم توطيد الروابط بين العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية في نظام يحفظ الحقوق والواجبات، وفي تمكين الأفراد (أصحاب الحقوق) من المشاركة في عملية صنع القرار ومساءلة الجهات التي تقع الواجبات على عاتقها (الجهة المكلفة بالمسؤولية)، بما يقوّي حس الالتزام بخطط الحماية الاجتماعية ويضمن استدامتها. ولا ينبغي أن يقتصر هدف هذه الخطط على معالجة مواطن الضعف في وقت الأزمات، بل يجب أن تركز على الإنصاف والمساواة والمشاركة وتمكين المستفيدين من المساعدة الاجتماعية من المشاركة بفعالية في المجتمع. ولضمان حق الحصول على الحماية الاجتماعية، لا بد من أن تستوفي المستحقات والخدمات الاجتماعية معايير أساسية، فتكون متاحة، ومقبولة، وميسرة، كما لا بد من ضمان مساءلة الجهة المسؤولة عنها (نشرة التنمية الاجتماعية، 2015، ص 2)

بعد تناولنا لآلية الحماية الاجتماعية باعتبارها كآلية لإعادة توزيع الدخل استخلصنا أن الحكومات الحديثة تسعى من خلالها لمعالجة التشوهات وأوجه النقص التي تعتري التوزيع الأولي للدخل والثروة، حيث تلعب الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً في تمكين الجميع من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتساعد على التخفيف من الفقر و عدم المساواة، وتدعم النمو الشامل، وذلك من خلال تقديم مساعدات اجتماعية على شكل تحويلات نقدية أو عينية إلى من يحتاجون إليها، لاسيما الأطفال، بالإضافة إلى تمكين الأفراد من هم في سن العمل من مواجهة الأخطار الاجتماعية في حالة الأمومة أو العجز أو إصابات العمل أو لمن هم عاطلون عنه، وكذلك تغطية معاشات التقاعد لكبار السن، ويجري تقديم المساعدات من خلال التأمينات الاجتماعية، وخدمات المساعدات الاجتماعية، وبرامج التي تكفل توفير الدخل الأساسي.

- الإحالات والمراجع:

1 أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، (2012) ، مكتب العمل الدولي، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدوري، الدور، 101، جنيف

2 البنك الدولي، الحماية الاجتماعية، عرض عام للحماية الاجتماعية، متوفر على الرابط

الملاع https://www.albankaldawli.org/ar/topic/socialprotectionandjobs/overview#1 2021/03/15 تاريخ الاطلاع

3 مشروع البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حق المواطنين في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، الاتحاد الإفريقي، المادة 1، أديس أبابا-اثيوبيا 2015 4 تقرير عن حالة شبكات الأمان الاجتماعي، (2018)، مجموعة البنك الدولي

5 رشاد أحمد عبد اللطيف، (2014)، مقومات الحماية الاجتماعية بالوطن العربي"، مداخلة مقدمة لمؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع قطاع .الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية

6 صلاح هاشم، (2018)، الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، الطبعة الأولى، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة-مصر

7 الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، (2011)، مكتب العمل الدولي، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 100، جنيف

8 عزام محجوب، مجمد بلغيت، (2014)، الحماية الاجتماعية: الوجه الأخر لأزمة الدول"، الورقة المرجعية حول الحماية الاجتماعية، القسم الثاني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية السلام عصوب، مجمد بلغيت، (2014)، الحماية الاجتماعية العربية غير الحكومية للتنمية عالم عصوب عصوب عصوب عصوب عصوب المعربية على المحتماعية المحتماعية العربية على العربية على المحتماعية العربية على العربية على المحتماعية العربية على المحتماعية العربية على المحتماعية العربية على المحتماعية العربية على العرب

9 العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، (2013) ، مكتب العمل الدولي، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدوري، الد

___ الحماية والعدالة الاجتماعية في العالم - بين الواقع والتحديات-

10 كريستينا برينت، (أكتوبر 2009)" تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية المناسبة وحماية السكان في المنطقة العربية"، مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، ورقة عمل مقدمة للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت-لبنان

11 كيتي رولين، وآخرون، (2016)، الحماية الاجتماعية وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية"، التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام 2016، اليونيسكو-باريس

12 مسيف جيل، (مارس 2006)، خيارات أنظمة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية في فلسطين-مراجعة عامة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

13 منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، الضمان الاجتماعي في البلدان العربية، متوفر على الرابط-https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/social .2021/03/16 تاريخ الاطلاع: security/WCMS_715885/lang--ar/index.htm

14 نشرة التنمية الاجتماعية، (2015) ، الحماية الاجتماعية أداة للعدالة"، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (ESCWA) ، المجلد 5، العدد 2

15 Abderrahmane Roustoumi Hadj-Nacer, (1989) les cahiers de la réforme, volume n° 3, ENAG, Alger

- 16 Bruno Palier (2014) «la protection sociale une diversité de modèles» (CAHIERS FRANÇAIS N° 381, la documentation française
- 17 ESCWA, Social justice: Concepts, principles, tools and challenges (E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.9(18 G.Esping-Andersen, (1990), « THE THREE WORLDS OF WELFARE CAPITALISM », Princeton University Press, New Jersey
- 19 General Survey Concerning Social Security Instruments in light of the 2008 Declaration on Social Justice for a Fair Globalization, International Labour Conference, 100th session, 2011, paragraphs 460.
- 20 Gilles Nezosi (2006), «La Protection Sociale» Découverte de la vie publique da documentation française paris

- 21 ILO, World Social Protection Report 2017-2019, Annex IV, tables B.16 and B.17.
 22 OECD (2009), "Promoting PRO-Poor Growth: Social Protection"
 23 World Bank Group, (2018), "the State of Social Safety Nets", World Bank publications, Washington